الأَزَمَاتُ الإِقْتِصَادِيَةُ وَتَأثِيرُهَا عَلى مُجتَمَعِ المغرِبِ الأَوْسَطِ فِي العَهْدِ الزّيَانِي(633-962هـ/1236- 1556م)

Economic crises and their effects on the society of the middle maghreb in the zayyan era (633-962 AH / 1236-1556 AD)

اسم ولقب المؤلف المرسل للمقال: طاهري أمحمد TAHRI mhamed صص173- 193
الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه- جامعة البليدة2- وباحث في مخبر الدّراسات المتوسّطية عبر العصور- جامعة المدية (الجزائر). / البريدالإلكتروني: tahrimhamed1981pr@yahoo.com
اسم ولقب المؤلف الثاني: أ.د.مزاري توفيق عبد الصمد MEZARI Toufik Abdelsamed
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ- جامعة يحي فارس- المدية (الجزائر).
البريد الإلكتروني: mazaro64@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال: 2020/06/01 تاريخ المراجعة: 2020/07/05 تاريخ القبول: 2020/08/13

ملخص: تتناول هذه الدّراسة الأزمات الإقتصادية التي انتابت مجتمع المغرب الأوسط في العهد الزّياني (633-962هـ/1236-1556م) باعتبارها من أبرز المظاهر التي يمكن من خلالها الوقوف على درجة فعالية الفكر الإقتصادي الزّياني في توجيه الإقتصاد خدمةً للرعية، وتخطي جميع العقبات التي تخلّفها هذه الأزمات خاصّة في المجال الزّراعي والصّناعي والتّجاري والمالي والنّقدي، والتي نعتقد أنّها لم تنل حظًّا وافرًا من الدّراسة والبحث ضمن حقل البحوث التّاريخية.

لذا فإنّ عملنا هذا يهدف إلى تتبع وفهم طبيعة الأزمات الإقتصادية التي مسّت المجتمع الزّياني كإشكاليةٍ رئيسيةٍ؛ نحاول الإجابة عنها من خلال التركيز على أهم الدّلالات التّاريخية للأزمة الإقتصادية، وحصر جميع الأسباب المؤدّية لها. وتبيان أصنافها المختلفة، ودرجة التداخل والتشابه فيما بينها؛ مع إبراز أهم الإجراءات والخِطط المتّبعة من طرف السلطة لتجاوز الأزمات المختلفة.

لنخلص في النهاية إلى التأكيد على أنّ هذه الأزمات هي نوعٌ من الظواهر الإقتصاديةٌ التي انتابت المجتمع الزّياني لأسبابٍ متنوعةٍ ومتداخلةٍ أثّرت على مكوّنات الإقتصاد الزّياني؛ ممّا دفع السلطة لضرورة التدخل لحلّها بجميع الطرق والخِطط المتاحة لها لإثبات فعالية الفكر الإقتصادي الزّياني، وإخراج الرعية من دواليب الأزمة، لذا فإنّ كلّ مجالٍ اقتصادي إلاّ وعرف نموًّا للأزمة، وإن اختلفت بداياتها وإرهاصاتها كمرحلةٍ أوّليةٍ لما قبل الأزمة، إلاّ أنّها

تتّفق في النمو والنضج والتعاظم، ولعلّ بلوغ حدّة وشدّة الأزمة اقترن بالحصار الطويل الأوّل والثاني الذي يعد قمّة الأزمات الإقتصادية، وهذا ما دفع السلطة لزيادة وتيرة الدعم المادي والنّفسي مع تجنيد جميع فئات المجتمع للخروج منها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة؛ الزّراعة؛ الصّناعة؛ التّجارة؛ المال؛ النّقد؛ المجتمع؛ الفكر؛ الدّولة الزّيانية.

ABSTRACT: This study deals with the economic crises that afflected the society of the central maghreb in the zayyan era(633-962AH/1236-1556AD) as it is one of the most prominent manifestations economic through which the degree of effectiveness of Zian thought in guiding the economy in the service of the parish can be examined, and it overcomes all obstacles created by these crises, especially in the agricultural, industrial, commercial, financial and monetary fields. Which we believe did not get a lot of study and research within the field of historical research.

Therefore, our work aims to track and understand the nature of the economic crises that affected the Zayani community as a major problem we are trying to answer, by focusing on the most important historical indications of the crisis, and listing all the reasons , and showing their types and the degree of similarity among them, with Highlighting the most important procedures taken by the Authority .

In the end, let us conclude by asserting that these crises are a type of economic phenomena that afflicted the Zian community with various reasons, which affected the components of the Zian economy, which prompted the authority to intervene to solve it with all the available methods to prove the effectiveness of economic thought, therefore Every economic field except for the growth of the crisis is known and its beginnings and its differentiation as a preliminary stage of pre-crisis differed, but it is consistent with growth, and growth, and perhaps the severity of the crisis is associated with the first, long, and second blockade that is the summit of crisis Natal, and this prompted the authority to increase the frequency of the physical and psychological support with the recruitment of all categories of society to get out.

Keywords: The Crisis; Agriculture; Industry; Trade; Money; Cash; Society; Thought; The State Of Beni Zian.

المقدّمة: إنّ المتتبع للتّاريخ الإقتصادي للمغرب الأوسط سوف يجد لا محالة أنّ المجتمع الزّياني قد تكبّد عناء العديد من الأزمات التي مسّت مختلف مجالات النّشاط الإقتصادي: الزّراعي والصّناعي والتّجاري والمالي والنّقدي، ولعلّ هذا التنوع في أصنافها مردّه لتفاوت مسبّباتها، وهذا ما جعل السلطة والرعية تتخبّط في عديد المشاكل التي عطّلت كافة أوجه النّشاط الإنساني.

على الرغم من أهمية الموضوع الذي يرتبط بالتّاريخ الإقتصادي الزّياني؛ فإنّه لم ينل حظّه من البحث والدّراسة باستثناء بعض الدّراسات التّاريخية التي أشارت للظاهرة بشكلٍ مقتضبٍ دون تحليل أسبابها وأصنافها، وتبيان جهود السلطة في مواجهة الأزمات، ومنها الدّراسة التي قدّمتها الباحثة حورية سكاكو الموسومة بـ:"التحوّلات الإقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزّياني من القرنين (6-10هـ/12-15م) سنة 1435هـ/2016م، والدّراسة التي قدّمتها الباحثة سمية مزدور الموسومة بـ:"المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)" سنة 1430هـ/2011م، وغيرها من الدّراسات التي يمكن أن تكون سندًا لإزالة العتم عن هذه الأزمات.

ولعلّ قلّة المادة العلمية يعود إلى إهمال المصادر التّاريخية لهذه الجوانب الإقتصادية، ما عدا ما ذكره ابن خلدون في "العبر " والوزّان في رحلته والتّنسي في كتابه "نظم الدر" الذين حاولوا تسليط الضوء ولو بشكلٍ بسيطٍ على صنفٍ واحدٍ من الأزمة الذي ارتبط بالحصار الأوّل والثاني لتلمسان من طرف بني مرين، وهو ما دفعنا لتتبّع هذه الظواهر الإقتصادية بالبحث والتحليل لتبيان فاعلية الفكر الإقتصادي الزّياني، وقدرته على التكيّف والخروج من الأزمة التي مسّت أغلب النّشاطات الإقتصادية.

ونظرًا لتعدد أوجه النّشاط الإقتصادي بالمجتمع الزّياني فقد حاولنا جمع هذه المادة من المصادر والمراجع التي اهتمت بالموضوع، بخاصّة التّاريخية والنوازلية والمناقبية وبعض الدّراسات الإقتصادية التي يمكن لها أن تنير لنا بعض الجوانب الخفية حول جميع الأزمات الإقتصادية التي أصابت المجتمع الزّياني.

انطلاقًا من هذه الملاحظات؛ فإنّ عملنا هذا نسعى من خلاله تعقب الإشكالية الرئيسية التي تبحث في:طبيعة الأزمات الإقتصادية وآثارها على المجتمع الزّياني ودور السلطة للخروج منها؟.

وللتفصيل في هذا الطرح فقد حاولنا الإجابة عن التساؤلات التالية: هل للأزمة الإقتصادية دلالةٌ تاريخية؟ ما هي أهم الأسباب المؤدّية لها، وما أصنافها وتداعياتها على الرعية؟ما مدى قدرة السلطة على الخروج منها؟ وهل تخطي الأزمات دليلٌ على تطور الفكر الإقتصادي الزّياني؟.

1- الأزمة (المفهوم والدّلالة): اشتقت كلمة الأزمة من الفعل أَزِمَ أي عَضَّ الشّيء بفمه وأَزِمَتِ السَّنَةُ أي حَطَّتْ وتَأَزَّمَتْ[1]، وبه تصبح الأزمة هي كلّ ضيقٍ أو عُسرٍ يدفع الرعية إلى

الشدّة والغُبنِ، لذا فقد ارتبطت عادةً بالكوارث الطبيعية إلاّ أنّها أخذت مفاهيمًا أخرى عند المفكرين الإقتصاديين[2].

يبدو لنا أنّ بعضًا من الباحثين جعل المشكلة الإقتصادية هي البداية الأولى لظهور الأزمة[3]على أنّ سببها يرجع للإنسان دون الطبيعة [4] لذا فهي أخفّ ضررًا من الأزمة نظرًا لما تمتاز به الأزمة من عُمقٍ في التأثير، وطول المدّة أكثر من المشكلة اضافة لتوفّر عُنصر المباغتة والمُفاجئة والغُموض وتداخل الأسباب وشدّة الضّرر والتأثير[5]، كما أنّ لها عدّة أصناف حسب نوع النّشاط الإقتصادي فهي تلامس الزّراعة،والصّناعة،والتّجارة،والمال والنّقد [6].

وتضيف بعض الدّراسات أنّ الأزمة الإقتصادية في عمومها تمر بأربعة مراحل وهي: مرحلة الإنذار المبكر (ماقبل الأزمة)، مرحلة النشوء والنمو، مرحلة الإنفجار، مرحلة الإنحصار (الإزدهار)[7]. وبذلك تصبح الأزمة حالةً اقتصاديةً شاذّةً ترجع أسبابها لتداخل مجموعةٍ من العوامل وإن ارتبطت في عمومها بالمؤثّرات الطبيعية والعسكرية[8].

لاشك أنّ الأزمات الإقتصادية من الأحداث الموغلة في القِدَمِ[9]،حيث كانت جميع الدول عرضةً لها[10]ولعلّ الدّولة الزّيانية هي إحدى الدُويلات التي تأثّرت بها، حيث أشارت لها المصادر بعدّة مصطلحات منها الشدّة وهذا ما ذكره صاحب البُغية بقوله: "... وَالخَطْبُ الشَّدِيدُ..."، وقوله: "فَقَدْ كَانَ يَفْرَحُ لِلشِّدَةِ"[11]،وقول ابن خلدون:"يُنْزِلُ شَدِيدَ العِقَابِ"[12]، وأحيانا تُوصف الأزمات بمضاداتها كالفرج بقول ابن خلدون:"صَبِيحَةَ يَوْمَ الفَرَجِ"[13]، وقول صاحب البغية: "فَقَدْ كَانَ يَفْرَحُ لِلشِّدَةِ بِمُعَاقَبَتِهَا الفَرَجَ"[14]، وأحيانا توصف بالعُسر عملاً بقوله تعالى:"إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا"[15].

تضيف بعض المصادر أوصافًا أخرى للأزمة كالعَجز بقول ابن خلدون: "وَعَجَزَ وُجْدُهُم"[16]، أو الغلاء كقول الوزّان: "وَاستَفْحَلَ الغَلاَءُ"[17]، وأحيانًا توصف بالبلاء لقول التّنسي: "وَكَانَ عَلَى أَهْلِ تِلِمْسَانَ بَلَاءٌ عَظِيمٌ"[18]، كما وصفها ابن خلدون بالضيق بقوله: "بِالحِصَارِ وَالتَّضْيِيقِ"[19]، أو قول صاحب البغية: "وَأَمَرَ هَذَا الحِصَارُ فِي إِضَاقَتِهِ بِأَهْلِ البَلَدِ"[20].

ومن المرادفات الأخرى للأزمة لفظ الجُهد بقول ابن خلدون: "نَالَهُم فِيهَا مِن الجُهْدِ"[21]، وقول صاحب البغية:"فَتَضَاعَفَ بِتِلِمْسَانَ الجُهْدُ"[22]، إضافة للقحط كقول صاحب الواسطة: "أَنْ يَكُونَ قَحْطٌ فِي البِلَادِ"[23] أو المجاعة بقول الوزّان: "فَلَم يُطِق السُكَانُ تَحَمُّلَ هَذِهِ المَجَاعَةَ"[24].

مهما يكن من أمر فإنّ تعدّد الألفاظ الدّالة على الأزمة هو ما يُعزّز وجودها وآثارها وإن تعدّد مدلولها ومفهومها، فهي دالةٌ على حالةٍ أو ظاهرةٍ اقتصادية انتابت المجتمع الزّياني

لأسبابٍ متنوعةٍ متداخلةٍ أثّرت على مكوّنات الإقتصاد الزّياني وزعزعت استقرار مجتمعه، وهو ما يتطلّب تدخل السلطة لإحتوائها.

2- الأسباب العامّة للأزمات الإقتصادية:

1.2.الكوارث الطبيعية: تعرّضت تلمسان للعديد من الكوارث الطبيعية التي أخذت طابعًا دوريًا كلّ خمس أو عشر سنوات[25] ، وهذا ما أثّر على السلطة، وعطّل حاصلاتها الجبائية بارتفاع عدد الموتى، ومن أبرزها الطاعون الأسود سنة 749هـ/1349م[26].

ولعلّ من أبرز الكوارث حضورًا لدى بني زيان المجاعات[27]، بخاصّة زمن الحصار الطويل[28]، ومنها مجاعة سنة 776هـ/1375م التي وصفت بالمجاعة الكبرى[29]، إضافة لمصائب أخرى كالقحط والجفاف الذي ضرب تلمسان سنوات 303-305هـ/916-918م، و 776-778هـ/1375-1377م؛ نظرًا لعدم تساقط الأمطار لمدة طويلة؛ ممّا أدى إلى هلاك الزّرع وانتشار المجاعات والأوبئة والجوع والفقر وارتفاع الأسعار[30]، إضافة إلى طواعين سنتي 764-765هـ/1365-1366م، وسنة 845هـ/1442م[31]، وعدّة كوارث أخرى كالثلج[32]، والرّياح الضارة التي تمنع الفواكه من النّضج والنّمو[33].

الملاحظ أنّ هذه المؤثرات الطبيعية قد كان لها أثرٌ بالغٌ في تراجع الحاصلات الجبائية بموت السكان[34] وانقطاع الموارد، وفساد الإنتاج كمًّا ونوعًا ممّا يؤدي إلى قلّة العرض أمام زيادة الطلب، وبالتالي ترتفع الأسعار وتكاليف الإنتاج[35]، ولعلّ من أهم القطاعات المتضرّرة الزّراعة التي يتراجع إنتاجها الزّراعي والحيواني[36]، وكذلك الصّناعة التي تراجعت منتجاتها المعتمدة على الثروة الحيوانية[37].

2.2. الحروب والصراعات العسكرية: تعد الحرب والصراعات العسكرية أهم العوامل المؤدّية للأزمة حيث أخذت طابعًا اقتصاديًا في عمومها بفضل سياسة الحصار التي تعود لسنوات خلت من طرف بني مرين الذين فرضوا حصارًا على تلمسان بين سنوات 680هـ/1282م[38] و689هـ/1291م[39] و(697هـ/1299م)[40]، على أنّ أبرزها الحصار الطويل الأوّل بين سنتي 698-703هـ/1300-1305م، والثاني بين 735-737هـ/1336-1338م[41].

الملاحظ أنّ هذه السّياسة قد كان لها أثرٌ بالغٌ في الرفع من حدّة الأزمة نظرًا لبروز أزمة ديمغرافيةٍ نتيجة ارتفاع عدد القتلى، وتصاعد المجاعة التي أدّت إلى قلّة المداخيل وارتفاع النّفقات ممّا أوقع السلطة في أزمةٍ ماليةٍ خانقةٍ[42].

وكنتيجةٍ فعليةٍ لهذه الحروب كانت الزّراعة المتضرّر الأكبر نظرًا لعزوف الرعية عن العمل وانقطاع الموارد خاصّة الماء[43]، وسياسة المُحاصِر الذي خرّب الزّرع ونهبه، وقضى على

اليد العاملة[44]، كما تضرّرت الصّناعة هي أيضًا من هذه الحروب نتيجة انقطاع الموارد الأوّلية؛ ممّا دفع الصنّاع للهجرة من تلمسان إلى المنصورة المدينة المنافسة لها، وربّما كان هذا الأمر هو ما جعل اليد العاملة الصّناعية تتراجع كثيرًا لعدم إقبالها على العمل[45]، كما تضرّرت التّجارة أيضًا من الحصار حيث عمد المحاصرون على غلق جميع المنافذ التّجارية[46]، ممّا أدى إلى ارتفاع الأسعار وانقطاع السّلع، ونفاذ المخزون الغذائي والمالي للسلطة[47].

في نفس الوقت كان لضغط القبائل سببٌ مهمٌ في توليد الأزمات نظرًا لتأثيرها المباشر على السّياسة الإقتصادية للدّولة، حيث كان أغلبها يميل للطّابع البدوي الذي يعتمد أساسًا على اقتصاد المغازي[48] ورعاية الإبل والأغنام[49]. ويظهر تأثيرها بشكلٍ واضحٍ في إعاقة التحصيل الجبائي نتيجة ممارستها لأعمال اللّصوصية[50]، أو بضغطها على السلطة والرعية لجمع المال؛ وهذا ما يدفع السلطة أحيانًا إلى إعفائها من الضرائب حمايةً للطرق التّجارية أو استدراجها واستعمالها كسندٍ عسكريٍ أيّام الحروب[51]، ويزيد ضغط القبائل على السلطة أيّام الحصار؛ وذلك بإقبالها على سرقة أو مُصادرة أملاك القوافل التّجارية؛ ممّا ولّد عدّة مشاكلَ تجاريةَ من نقص السّلع وارتفاع الأسعار[52].

ولم تسلم الزّراعة ومحاصيلها من هذه القبائل حيث كانت المعادية منها تقبل على تخريب الثمار والفواكه وسرقة ونهب المخزون الغذائي للرعية والسلطةبسبب إرتفاع عددهم[53]، وبذلك فإنّ تخريبهم للموارد الأوّلية قد أثّر على الزّراعة والصّناعة حيث كان صنّاع تلمسان يدفعون مبالغ مالية حماية لمصانعهم ناهيك عن الضرائب المفروضة عليهم[54].

3.2.السّياسة الضريبية وتقلّبات الأسعار والنّقد: الظّاهر أنّ عمليات التحصيل الجبائي في عهد بني زيان لم تختلف كثيرًا عن الأنظمة المالية السابقة لها، لذا كانت السّياسة الجبائية أوائل عمر الدّولة مطابقةً للنّصوص الشّرعية في حين تراجعت عن هذا النهج أواخر أيّامها ولعلّ كثرة وتنوع الضرائب قد ولّد قطيعةً مع الرعية ممّا جعل السكان ينقسمون إلى: صنف موالي للسلطة مُعفى من الضرائب وصنفٌ آخرٌ اكتوى بنار غياب العدالة الجبائية[55].

يبدو أنّ السّياسة الضريبية كان لها أثرٌ بالغٌ في رفع الأزمات خاصّة ضدّ فئة الزرّاع التي كانت عرضةً للإضطهاد من طرف الملاّك الكبار[56]؛ ناهيك عن عمليات الغصب والتّعدي والظلم المباشر[57]، في حين لم يسلم الصنّاع من هذه الضرائب نظرًا لتعدّدها وتنوعها[58]، كما تحمّلت فئة التجّار أكبر عددٍ منها خاصّة على تجارتها الداخلية أو الخارجية وحتّى سلعها المعروضة بالأسواق[59]. الملاحظ أنّ هذه الضرائب قد كان لها أثرٌ في تراجع

الكسب والعمل لدى الرعية ولعلّ الغشّ الضريبي خيرُ دليلٍ على ثُقل هذه الواجبات المالية[60]. ومن مظاهر تأثيرها تلك التقلّبات التي مسّت أسعار المنتجات بالأسواق[61].

لذا كانت تقلّبات الأسعار عاملاً مهمًّا في توليد الأزمة لعدم ثباتها، ومن أبرز العوامل المؤثّرة في ضبطها عدم انتظام حجم السكان[62]، ناهيك عن تأثير الحروب والكوارث التي كانت سببًا في انقطاع الموارد الأوّلية أمام ارتفاع نسبة الغلاء[63]، كما أنّ تدخل السلطة في ضبط الأسعار قد كان له أثارٌ وخيمةٌ؛ حيث كان البعض منهم لا تهمّهم المصلحة العامّة بقدر مصلحتهم الخاصّة لذا نجدهم يقبلون على التّرف وفرض الضرائب تغطيةً لنفقاتهم[64].

ويمكن القول أنّ التذبذب الحاصل في قيمة النّقد عاملٌ آخر يولّد الأزمة لتعرّضه لعدّة هزاتٍ جعلته يفقد توازنه في العيار والقيمة، فكانت أخطاء دار الضرب من الأسباب التي أدّت إلى تفاوت قيمته [65] بعد تراجع كميات الموارد الأوّلية من الذّهب والفضّة[66] وتدخل اليهود في عمليات الصّيرفة من خلال تشجيع حركة الغشّ بالنّقد التي تعد مظهرًا من مظاهر الأزمة النّقدية والتي بدت ملامحها بشكل واضح بعد سنة791هـ/1390م أي بعد وفاة السلطان أبي حمّو موسى الثاني[67]. كما كانت الحروب والصراعات والأزمات والمنافسة الإقتصادية وانقطاع الموارد من العوامل المؤدية إلى تراجع قيمة النّقد لذا أضحى النّقد الزّياني سلعةً تُباع وتشتري نظرًا لتضخم ظاهرة الغشّ والنّقد الزائف، وهذا ما أكّده العقباني الذي عاصر حالة فساد السكّة بالمغرب الإسلامي عامّة وتلمسان خاصّة دون أن يحدث لذلك حسمٌ ولا إزالةٌ من طرف السلطة، لذا يعد عصره قمّة الأزمة النّقدية رغم أنّ بداياتها تعود لزمن السلطان أبي حمّو الثاني (ت790هـ/1390م) الذي آثر فئة اليهود للعمل بالمجال الصّيرفي[68]. ويمكن أن نضيف نصًا آخر يصف حالة انتشار المغشوش في الوزن بتلمسان قوله: "وَاسْتَمَرَ مُدَّةً إِلَى أَنْ كَثُرَ النُّقْصُ وَتَفَاحَشَ فِي نَحْوِ ثَلاَثَةَ أَشْهُرٍ مِنْ آخِرِ المُدَّةِ ...وكَانَ النَّاقِصُ فِي المُدَّةِ يَجُوزُ بِجَوَازِ الوَازِنِ غَالِبًا... ثُمَّ كَثُرَ التَّسَامُحُ وَشَاعَ فِي النَّاسِ حَتَّى أَهْمَلُوا الوَزْنَ جُمْلَةً فَصَارَ ذَلِكَ عَادَةً يُعْتَقَدُ لُزُومُهَا"[69]. من هنا فإنّ رَوَاجُ النّقد النّاقص المغشوش حتى صار عادةً من العَوَائِدِ مرتبطٌ برُوحِ المُسَامَحَةِ في المعاملات المالية والتّجارية فأضحت الظاهرة عادةً يَعتقَدُ النّاس لُزُومَ حُدوثِهَا وهو ما يدل على ثُقلِها وانتشارها.

4.2. المنافسة الإقتصادية: واجهت الدّولة الزّيانية منافسةً شديدةً مع دول الجوار والضّفة الأخرى من دول أوروبا خاصّة بالمجال التّجاري، ولعلّ هذه المنافسة التي اتّسمت بعدم التوازن كان لها دورٌ بارزٌ في ترجيح الكفّة الأوروبية لميلها للمعاملات الرّبوية، وجلب تأييد

أهم وسيطٍ في المعاملات التّجارية، وهي فئة اليهود الذين كان لهم دورٌ فعّالٌ في غَلبة الضّفة الأخرى، وتأليب حكّام السودان ضدّ التّجارة الزّيانية[70].

وبذلك غزت المنتجات الأوروبية الأسواق الزّيانية والسودانية؛ وهو ما أفقد الإنتاج الزّراعي والصّناعي الزّياني هيبته الدولية، وجعلها تتقمص شخصية الوسيط التّجاري دون شخصية المنتج، ولعلّ هذه المنافسة قد كان لها أثرٌ في تراجع قيمة النّقد الزّياني؛ ومن أبرزها إقدام دار الضرب المرينيّة على اختيار العُملة الحفصية بدل الزّيانية كمرجعٍ أساسيٍ لسكّ العملة؛ ممّا يدل على التباين الواضح في نوعها وعيارها وقيمتها بالأسواق النّقدية[71].

5.2.تصرّفات الحكّام وانتشار الفساد: يظهر أنّ ميل السلطة الزّيانية للبذخ والتّرف قد ساهم بقسطٍ وافرٍ في توليد الأزمات خاصّة ارتفاع الأسعار؛ حيث نجدهم يُقبلون على الكماليات دون الضروريات ويشجعونها، ممّايؤدي إلى المنافسة وغلاء السلع خاصّة مع أولئك السلاطين الذين امتلأت خزائن المال زمنهم؛ فأكثروا من الإسراف والتبذير[72].

إنّ هذه التصرّفات كان لها دورٌ في زيادة الأزمة الصّناعية لإقبالهم على كماليات الصّناعة دون قواعدها، ولعلّ هذا الأمر قد جعل فئات الصنّاع تتحسّر على منتجاتها خاصّة ممّن امتهن صناعة لا تجلبُ انتباه السلطة[73].

يظهر أنّ تدخل السلطة في النّشاط الإقتصادي كان من شأنه أن يضرّ به؛ كقيام البعض منهم ببيع المحاصيل الزّراعية للعدو إرضاءً لهُ ممّا يؤدي إلى أزماتٍ غذائيةٍ[74]، وهناك من زاحم التجّار بتجارته، وهو ما يجعل عمليات المنافسة شبه مستحيلة، ويخلق للتّجار حرجًا في عمليات تحديد الأسعار والبيع والشراء[75]، كما يمكن للسلطة أن تولّد أزماتٍ نقديةٍ، وذلك بقيامها بسكّ عملاتٍ مَشُوبةٍ بالمعادن غير خالصة، وترويجها للنّقد الزائف نظرًا لتراجع الموارد الأوّلية لصناعة النّقد[76]، ومن أبرز التصرفات المرتبطة بالمصلحة الخاصّة عدم اهتمام البعض منهم إلا بالمجال التّجاري؛ ممّا يجعل الرعية تميل كلّ الميل لما هو مربحٌ ومكسبٌ للثروة[77].

يبدو أنّ المراحل الأخيرة من عمر الدّولة قد كانت عرضةً للأزمات التي أثّرت على الرعية؛ خاصّة في الجانب المالي؛ حيث عرفت الجباية تراجعًا ملحوظًا لفساد إدارتها المالية والإدارية، ومن ذلك ما تعرّضت له أموال الزّكاة والعشور من النهب والسلب سواءًا من طرف الولاّة أو الحكّام الذين أكثروا من إسراف المال العام[78]. حيث كان الفساد أكثر وضوحًا بأسواق بني زيان من انتشار منكرات البيوع التي حصرها العُقباني في أزيد من مائة مثالٍ[79]. لذا كانت هذه المفاسد شاملةً لجميع أنواع المنتجات، ومنها المحرّمات التي سُمح ببيعها

وشرائها بالأسواق رغم إلحاح الفقهاء على تحريم ذلك[80]، ولعلّ هذه المنكرات أكسبت البعض منهم صفاتٍ ذميمةٍ مرتبطة بالصنّاع أو التجّار[81].

من المظاهر الدّالة على الفساد أيضًا ما لحق بالعملة الزّيانية من غشٍّ ظاهرٍ للعلن؛ حيث أقبلت السلطة على سكّ النّقد الزائف[82]، وسمحت لليهود بالممارسات الرّبوية في ميدان الصّيرفة وجباية المال التي أنفت منها الرعية[83]، ولعلّ ما ذكره العُقباني الذي عاصر حالة الوهن والفساد الذي طال الدّولة جعله يصرّح بذلك قائلا: "وأقول إنّ فساد... قد عمّ وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها، ولم يقع لمادة ذلك حسمٌ ولاإزالةٌ"[84]، ناهيك عن استفحال ظاهرة اللّصوصية أمام أعين السلطة التي تدل على انفلات الوضع العام الذي ينبئ بسقوط هرم الدّولة[85].

6.2.البداوة وضعف التحكم في وسائل الإنتاج: تميل المجتمعات القبلية إلى الطابع البدوي خاصّة في العصر الوسيط؛ لذا كانت هذه القبائل بعيدةً عن العُمران والحضارة عكس الأمم النّصرانية التي عرفت تطوّرًا في وسائل الإنتاج خاصّة الزّراعية والصّناعية. والظّاهر أنّ المجتمع الزّياني لم يخرج عن هذا الوصف إلاّ في مراحل متأخرة من عمر الّدولة؛ حيث عرفت فيه نوعًا من التقدم الحضاري؛ فكان أغلب ما يميّز صناعاتها مرتبطٌ بالموارد الزّراعية والحيوانية[86].

يبدو لنا أنّ الطابع البدوي قد كان ملازمًا للمجتمع الزّياني، وربّما كان تشجيع السلاطين للهجرة الأندلسية واليد العاملة النّصرانية بالدّولة محاولةٌ للانفتاح على الصّناعة الأوروبية والأندلسية. ومن مظاهر ضُعف وسائل الإنتاج إقبال السلطة على ظاهرة كراء المصانع للخواص والتجّار كدليلٍ على حرص السلطة على جمع المال، وتفادي الأنشطة المتعبة خاصّة الزّراعة والصّناعة، والتركيز على النّشاط التّجاري[87]، ولعلّ الشراكة الزّيانية الحفصية في مجال صناعة السفن دليلٌ واضحٌ على عجز السلطة عن التقدّم في هذا المجال، وبلغ الأمر من سلاطين بني زيان استقدام حتّى البنّائين والزوّاقين والزّليجين لترميم ما خلّفته الحروب[88]. كما أنّ تراجع خبرة المجتمع الزّياني هو ما جعل السلطة لا تُقدِمُ على سكّ عملةٍ خاصّةٍ بها منذ تأسيسها إلى غاية سنة 706هـ/1307م أي بعد مروره 70 سنة من التكوين، وهو دليلٌ على ضعف تحكّمها في هذا النوع من الصّناعة[89].

لذا فإنّ الطابع البدوي للسلطة وميلها للعصبية جعلها لا تأخذ بأسباب الحضارة المدنية خاصّة في تطوير وسائل الإنتاج الزّراعي والصّناعي ممّا يجعل الأزمة مرشّحةً للظهور أمام المنافسة الإقتصادية خاصّة من الجانب الأوروبي.

خلاصة القول أنّ مجموع هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في إحداث الأزمات بالدّولة الزّيانية التي اختلفت حسب نوع المؤثّر ودرجته ومدى توغله لذا كانت جميع الأنشطة الإقتصادية خاصّة الزّراعة والصّناعة والتّجارة والمال والنّقد عرضةً لها؛ لذا فإنّ اختلاف الأزمات وتنوعها مرهونٌ بتعدّد المسبّبات المؤدّية لها، وأحيانًا تجمع ما بين عاملين أو أكثر في توليد الأزمة؛ وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أهم الأزمات الإقتصادية التي عصفت بالدّولة الزّيانية وتداعياتها المختلفة؟.

3- الأصناف والتداعيات: تعرّض المجتمع الزّياني لمجموعةٍ من الأزمات الإقتصادية التي مسّت جميع الأنشطة الإقتصادية. نظرًا لتعددها فقد حاولنا فصل هذه الأزمات لتوضيح بداياتها ومسبباتها مركّزين على مراحلها البارزة من مرحلة الإنذار المبكر أو التحذير إلى مرحلة النّمو وتعاظم الأزمة للكشف عن أصناف الأزمات وإبراز الترابط الحاصل فيما بينها.

3.1. الأزمات المالية: كانت الدّولة الزّيانية عرضةً للعديد من الأزمات المالية والنّقدية[90]؛ التي أثّرت على بيت المال الزّياني في فتراتٍ مختلفةٍ حيث بدت بشكلٍ واضحٍ في مظهرين بارزين هما:

- **فقدان التوازن المالي:** تعود بدايات هذا العجز إلى آخر مرحلةٍ من عمر الدّولة؛ ممّا دفع السلطة إلى زيادة المغارم والمكوس تغطيةً لها[91]. والظّاهر أنّ هذه الأزمة بدت ملامحها بتكثيف الجبايات لسدّ العجز الذي تركته بعض الموارد؛ حيث يذكر بعض الباحثين أنّ قيمة الجباية عرفت تراجعًا من ثلاثمائة أو أربعمائة ألف دينارٍ إلى مائتي ألف دينارٍ[92].

يبدو أنّ هذا الإضطراب الحاصل في توازن الإيرادات والنّفقات دفع السلطة إلى زيادة العبء الجبائي على الرعية؛ ممّا ولّد سخطًا ضدّ بعض السلاطين، وهذا ما حدث للسلطان السعيد بن أبي حمّو (ت 814هـ/1412م)الذي خُلع من كرسي مُلكه لكثرة إسرافه للمال العام[93].

وبذلك فإنّ المرحلة الممتدة من 749 إلى 791هـ (1349-1390م) يمكن اعتبارها إنذارٌ مسبقٌ لبداية الأزمة المالية الذي تصاعدت فيه النّفقات أمام تقلص الإيرادات لمدّة أربعين سنة؛ أو ما عُرف بمرحلة الدّعة والتّرف بزيادة المخزون المالي، إلاّ أنّ هذه الأزمة سوف تعرف نُضجًا ونموًا في المرحلة اللاّحقة خلال سنوات 791-962هـ/1390-1556م أي لمدّة 170 سنة لتراجع الإيرادات أمام تضاعف النّفقات وارتفاع معدل الجباية، إلاّ أنّ ما تمليه بعض المعطيات يمكن اعتبار سقوط المرسى الكبير سنة 912هـ/1505م ووهران سنة

916هـ/1510م هو بدايةٌ لتراجع المداخيل المالية عن بيت المال لفقدان موردٍ مهمٍ وهو الضرائب الجمركية[94].

الملاحظ أنّ هذه الأزمات المالية قد عرفت تأرجحًا ما بين الشدّة واللّين تبعًا للسّياسة المالية للحاكم، ودرجة تأثير المعوّقات المالية على خزينة الدّولة، والتي تنوعت ما بين السّياسية والعسكرية والطبيعية والبشرية والإدارية، إلّا أنّ عامل انقطاع الموارد المالية المرتبط بالحصار يمكن اعتباره قمّة الأزمة المالية. ومن هنا فإنّ مسألة الحفاظ على التوزان المالي ما بين الإيرادات والنّفقات مرهونٌ بدرجة ترشيد النّفقات وضبط الإيرادات. لذا كانت الأزمات المالية ملازمةً للدّولة منذ تأسيسها إلى غاية سقوطها، ورغم ذلك وُجدت فتراتٍ تحقّق فيها التوازن المالي خاصّة المراحل الأولى لبناء الدّولة منذ سنة 633-737هـ/1236-1337م نظرًا للسّياسة المالية الرشيدة للسلطة.

- **الغشّ بالنّقد وتراجع قيمة العملة:** عرف النّقد زمن بني زيان عدّة اضطرابات مسّت الوزن والعيار والقيمة؛ فكانت قيمته عديمة الإنتظام نظرًا لإنتشار ظاهرة الغشّ التي مسّت جميع القطع المعدنية المكوّنة للنّقد.

الظّاهر أنّ هذه الإضطرابات التي طالت النّقد أصليةٌ ببلاد المغرب الإسلامي؛ فلم تكن تلمسان بعيدةً عنها نظرًا لحركية النّقد وسرعة تداوله بين الدول كوسيطٍ في المعاملات المالية والتّجارية[95].

إلا أنّ ظاهرة الغشّ هي التي سيطرت على الوضع بتلمسان خاصّة بعد سنة 791هـ/1390م[96] لتداخل العديد من العوامل والمسببات. إنّ هذه الظاهرة لا يمكن تحديد بداية لها إلاّ أنّ هناك اشاراتٍ تؤكّد وجودها وانتشارها حيث أخذت منحًا تصاعديًا تزامن مع قيام السلطان أبي حمّو الثاني (ت791هـ/1390م) بتوظيف الجالية اليهودية في المجال المالي والنّقدي[97].

وبذلك فإنّ المرحلة الممتدة بين سنتي 633-791هـ/1236-1390م التي تناهز 185 سنة كانت كافيةً لتقويض الظاهرة في زمنٍ عرفت الأزمة النّقدية أوجّها بالدول المجاورة[98]، وبالتالي فإنّ الأزمة النّقدية الزّيانية ظهرت متأخرةً عن دولة بني مرين وبني حفص. وربّما كانت سنة 791هـ/1390م سنةً مفصليةً جعلت الأزمة تشتد بالدّولة الزّيانية في مراحل لاحقة لارتباطها بسقوط وهران والمرسى الكبير. من هنا فإنّ مرحلة الإنذار المبكر تعود لما قبل سنة 791هـ/1390م أين ظهرت الأزمات النّقدية بالمناطق المجاورة، والتي عرفت طريقها للأسواق الزّيانية نظرًا لحركية المبادلات التّجارية والمالية. أمّا مرحلة النمو والتعاظم فترجع لما بعد

سنة 791هـ/1390م؛ حيث عرفت الظاهرة رواجًا كبيرًا، وبلغت أوجّها سنة 916هـ/1511م بانقطاع الموارد المالية على بيت المال الزّياني وتغير طريق الذّهب.

ومنذ هذا التاريخ والنّقد الزّياني يعاني من تراجع القيمة وعدم الإستقرار ممّا دفع السلطة لضرورة التدخل لردع الظاهرة والتقليل من الأزمة، ولعلّ من أبرز الأزمات النّقدية حدّة ما أصاب تلمسان زمن الحصار الذي أثّر على العملة بشكلٍ كبيرٍ.

3.2. الأزمات الزّراعية: رغم تأثّر المحصول الزّراعي الزّياني بالعديد من العوامل المختلفة إلاّ أنّ السلطة الزّيانية عملت على المحافظة على أمنها الغذائي لكونه من الضروريات القُصوى التي تستدعي استقرار الملك.

الظّاهر أنّ المصادر التي بين أيدينا لا تمنحنا بدايةً لهذه الأزمات الزّراعية بحيث اكتفت بذكر مظاهر الأمن الغذائي الذي حقّقته الدّولة لمدّةٍ زمنيةٍ طويلةٍ، ولعلّ ثبات أسعار المنتجات دليلٌ على حرص السلطة لتفادي هذا النوع من الأزمات[99]، فكان قيامها بتصدير المنتجات الزّراعية أكبرُ دليلٍ على تحقيقها للأمن الغذائي، إضافة إلى تنوع غذاء الفرد الزّياني الذي يعطي صورةً واضحةً عن رغد العيش وكفاية المجتمع[100].

يبدو أنّ الأزمة الزّراعية قد عرفت منحًا تصاعديًا بلغ أوجه أيّام الحصار الذي ضُرب على تلمسان سنوات 698-703هـ/1300-1305م؛ نظرًا لارتفاع أسعار جميع المنتجات بما فاق حدود العوائد، لذا فقد صوّرت لنا المصادر الحالة المزرية للفرد الزّياني الذي أجبرته الفاقة على أكل المحقرات والمحرّمات[101].

في نفس الوقت فإنّه يتعسّر على الباحث تحديد بداية للأزمة الزّراعية كمرحلةٍ مبكرةٍ إلاّ أنّ قمّة الأزمة تزامنت مع الحصار العسكري المفروض على تلمسان دون إهمال الأزمات الأخرى المرتبطة بالعوامل الطبيعية[102]. ومن هنا فإنّ الكوارث الطبيعية قد تعطي لنا تصورًا واضحًا أنّ الدّولة الزّيانية كانت عرضةً لعدّة نكساتٍ زراعية متفاوتة التأثير ربّما كانت سنة 657هـ/1260م بدايةً لمرحلة الإنذار[103]. على أنّ مرحلة النمو والتعاظم جاءت بسنوات متتالية بلغت أوجّها أيّام الحصار على تلمسان.

3.3. الأزمات الصّناعية: تأثّر النّشاط الصّناعي بعدّة عوامل جعلته يتراجع عن مستواه في عهد بني زيان، وإن كان عمومًا قد عرف ركودًا نسبيًا لعدم ميل سلاطين بني زيان للجانب الصّناعي، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من أنّ الصّناعة الزّيانية قد عرفت عدّة مشاكل مرتبطة بضغط القبائل والأزمات الدّيمغرافية، والسّياسة الضريبية ونوع الأجور وضعف التحكم الصّناعي. على أنّ مرحلة الأزمة قد لامست الصّناعة أيّام الحصار[104]. وبالمقابل فإنّ مرحلة

الإنذار المبكر يمكن إرجاعها إلى زمن الحكّام الضعاف الذين آثروا الدّعة والتّرف وعدم الإهتمام بالمجال الصّناعي ورفعوا من الضرائب على الصنّاع ممّا أضعف كاهلهم وجعلهم يهربون إلى القطاعات الأخرى تفاديًا لها[105].

4.3. الأزمات التّجارية: يبدو أنّ الأزمات التّجارية التي أصابت الدّولة قد أخذت مظهرين بارزين كان لهما الأثر البالغ في تراجع الموارد المالية لبيت المال، وسبّبا له عجزًا ماليًا فادحًا؛ لذا فإنّه يمكن التمييز بين نوعين من الأزمات التّجارية.

- **أزمات تجارية مرتبطة بالحروب:** وهي الأزمات التّجارية التي كان وراء حدوثها الصراعات العسكرية التي بلغت أقصاها زمن الحصار العسكري الإقتصادي المفروض على تلمسان؛ الذي به تعطّلت الحركة التّجارية داخليًا وخارجيًا بسبب غلق المنافذ الهامّة للعمل التّجاري[106]. وبذلك فإنّ الحصار العسكري قد أفقد التّجارة موازينها حيث وقف المحاصرون أمام كلّ القوافل والأموال، ووجّهت إلى مدينة المنصورة التي بنيت خصيصًا للمنافسة التّجارية، ولتحل محلّ تلمسان في الريادة التّجارية[107]. ومن هنا فإنّ هذه الأزمة قد صادفت الحصار العسكري المفروض على الدّولة من قبل بني مرين؛ وكانت نتيجة سلسلة من الأزمات السابقة المرتبطة بالحصار، وهذا ما يجعلها متوقعة الحدوث دون أن تبلغ هذه المدّة القصوى.

- **أزمة تحول طريق الذّهب:** تمثلت هذه الأزمة في انقطاع أهم موردٍ ماليٍ للدّولة، وهو تجارة الذّهب لاشتداد المنافسة الأوروبية على هذا الطريق أمام تراجع العلاقات الزّيانية السودانية، وتدخل السلطة واليهود في العمل التّجاري.

يبدو لنا أنّ بداية الأزمة تعود إلى إقبال الأوروبيين على تجارة الذّهب، ومنافستهم للسيطرة على الطرق المؤدية له خاصّة سجلماسة، وازدادت حدّة عندما أقبل أهل السودان على عقد علاقات تجارية مع مصر منذ النصف الثاني من القرن 8هـ/14م[108]، وبلغت الأزمة أوجّها مع مطلع القرن 9هـ/15م أمام الإنفتاح المباشر لإمبراطورية مالي على تجارة الشرق، واشتداد الصراع المريني الزّياني للسيطرة على هذا الطريق[109].

من هنا فإنّ الأزمات التّجارية قد كان لها سابقُ إنذارٍ بحلول لما قبل الأزمة حيث بلغت أوجّها أيّام الحصار المضروب على تلمسان سواءًا بانقطاع الموارد التّجارية أو بتراجع تجارة الذّهب المتّجهة لتلمسان. لذا يعد القرن 8هـ/14م وبدايات القرن 9هـ/15م قمّة الركود الإقتصادي في مجال التّجاري.

وبعد هذا العرض يمكننا القول أنّ المجتمع الزّياني قد كان عرضةً لعديد من الإختبارات التي مسّت الزّراعة والصّناعة والتّجارة والنّقد والمال؛ والتي دفعت السلطة لضرورة التدخل لحلّها بجميع الطرق والخِطط المتاحة.

5- جهود السلطة في مواجهة الأزمات: تعبّر الأزمات الإقتصادية عن وضعٍ حرجٍ يدفع السلطة لعملية التدخل باعتبارها الموجّه الرئيسي للسّياسة الإقتصادية من خلال توظيف فكرها الإقتصادي[110]، الذي يمكن توضيح ملامحه في جميع الجوانب التي مسّتها الأزمات الإقتصادية ومنها:

1.5. المجال المالي والنّقدي: واجهت السلطة الزّيانية أزمات مالية خانقة خاصّة بعد تراجع الموارد المالية من جمرك وهران والمرسى منذ سنوات 912-916هـ/1507-1514م؛ الذي سبّب اختلالاً واضحًا في بيت المال الزياني[111]. ممّا أدى إلى عجز ميزانية الدّولة عجزًا واضحًا بتراجع الإيرادات وتزايد النّفقات[112] أمام حكّام ضعاف آثروا حياة التّرف والدّعة والإسراف والتبذير[113].

وبذلك فقد اختلّ ميزان الموازنة العامّة لبيت المال منذ سنة 791-962هـ/1390-1556م؛ أي بعد فترة حكم السلطان أبي حمّو موسى الثاني (ت791هـ/1390م)؛ ممّا دفع السلطة إلى ضرورة التدخل عن طريق مجموعةٍ من الإجراءات العملية لخلق تكافؤ بين الدّخل والخرج، أو العمل على زيادة الدّخل على الخرج. ومن أهم الآليات العملية فرض الضرائب لسدّ العجز من خلال تطبيق العدالة الجبائية.

الظّاهر أنّ السّياسة الضريبية قد أتت أُكلها أيّام الملوك الأقوياء إلاّ أنّها خرجت عن نهجها الصحيح أيّام الملوك الضِعاف؛ فوصلت الأزمة لحالة من الإنسداد زمن الحصار الطويل، ومن قرائن ذلك ارتفاع الحصيلة المالية لبيت المال مثل دخل جبل ورنيد (12 ألف مثقال سنويا)، وهنين (15 ألف مثقال سنويا)، وتلمسان (مابين 300 ألف-400 ألف لعدّة سنوات)[114].

وأحياناً تعمد السلطة على توظيف المغارم الشّرعية على الرعية خاصّة على الأغنياء منهم[115]، إلاّ أنّ نقص المادة لا يمكّننا من حصر الأغنياء الذين فرضت عليهم هذه الأموال، إلاّ أنّنا نعتقد أنّ بعض سلاطين بني زيان قد خرجوا عن هذه القاعدة، وفرضوا المغارم على جميع الفئات الإجتماعية، وهذا ما أكّده ابن مرزوق عندما قام السلطان المريني بإسقاط جميع المغارم المحقرة على الرعية الزّيانية[116]. ولنفس الهدف أيضًا قامت السلطة بنشر ثقافة التبرع والصدقات، وذلك بترغيب الرعية على الزّكاة، ولو بلغ الأمر التدخل بحدّ

السيف[117]. كما عملت السلطة على تشجيع سياسة الإدّخار المالي تفاديًا للإختلالات التي تصيب الدّولة، وهذا ما نلمسه من وصية صاحب الواسطة بقوله: "إيّاك أن تحتقر ما تجمعه من المال،لا من كثيرٍ ولا من إقلالٍ، ولا تتساهل في إخراجه، وإنْ سَهُل عليك جمعه من خراجه...؛ فقد يحدث في الزمان احتلال، من غير عدوٍ ولا قتالٍ، مثل أن يكون قحطٌ في البلاد، أو ثورانُ فتنةٍ تُؤذِنُ بالفساد، فتجد ما ترجع إليه من المال الذي يقوي جيشك ويعتمد عليه"[118].

انطلاقًا من القاعدة الفقهية التي تشير إلى أنّ "الحاجة تنزل منزلة الضرورة"[119]؛ فإنّ الفرد ملزمٌ بتحمّل الضّرر للفائدة العامّة ودفع الضرر لأنّ الضّرر يُزال بمثله، ومن ذلك ما قامت به السلطة من رفع الأسعار للمصلحة العامّة لذا كانت عمليات التّسعير ترتبط بالمنتجات الكمالية دون الضرورية منها. ولعلّ هذا الإجراء الغرض منه رفع الحصيلة المالية لسدّ العجز المالي، وهذا ما أكّده العُقباني أنّ تفاوت الأسعار واختلافها أمرٌ مشروعٌ مرتبطٌ بنوع السّلعة وجودتها[120].

تقف المصادر عائقًا أمام الباحث لإيجاد حلولٍ للأزمة المالية خاصّة لجوء السلطة للقرض المالي من الدّول الأوروبية والمجاورة، وربّما أنّ وجوده ارتبط بالأفراد دون السلطة، وإنْ حدث فإنّ نقص المادة يجعل الأمر مُبهمًا. ورغم ذلك فقد استطاعت السلطة بصفةٍ نسبيةٍ توظيف العديد من الإجراءات الإقتصادية لسدّ الأزمات المالية التي بلغت أوجّها زمن الحصار الطويل لتعود مرّة ثانية للتّضخم والبروز إلى الواجهة إلى غاية سقوط الدّولة.

أمّا في الجانب النّقدي الذي مسّته العديد من الأزمات خاصّة انتشار الغشّ بالنّقد، فقد أسندت السلطة حماية دار الضرب لأسرة بني الملاّح[121]، وأصدرت تعليماتٍ صارمةٍ في الإشتداد على كلّ مُدلّسٍ ومُحدثٍ بها سواءًا كان جماعةً أو فُرادى[122]. ولعلّ أبرز مظاهر الإصلاح خلق تحالفٍ مع الفقهاء لردع الظاهرة من النّاحية الفقهية. وإنْ كانت هذه العملية لم تقض على الفساد برمّته إلّا أنّها عبّرت عن محاولات السلطة رُفقة الفقهاء لحمل مشروعٍ إصلاحيٍ مُشتركٍ لردع الظاهرة[123].

لذا كان الإصلاح النّقدي يشمل رفع الغُبن عن الرعية من خلال القضاء على الغلاء[124]، وربّما كان أهم إصلاحٍ نقديٍ ما قام به هؤلاء في سكّ عملةٍ نقديةٍ زمن السلطان أبو زيان محمّد الأوّل بن عثمان (703-707هـ/1304-1308م) سنة 706هـ/1307م، والتي تعبّر عن الإستقلال السّياسي والإقتصادي كبدايةٍ لعهدٍ جديدٍ من الإستقرار النّقدي. وبذلك فهي انتصارٌ اقتصاديٌ بدّد الغلاء وأذهب العناء عن الرعية[125].

2.5. الجانب الزّراعي: أظهر الزّيانيون اهتمامًا كبيرًا بالإصلاح الزّراعي حفاظًا على الأمن الغذائي، فأخذت السلطة على عاتقها توفير الغذاء للرعية لذا كانت وفرته واستقرار أسعاره دليلٌ على حالة الغنى[126]، كما أنّ تنوعه ما بين النّباتي والحيواني يدل على قدرٍ من الرفاهية للمجتمع[127].

على أنّ أهم مشكلٍ هو الحصار العسكري الذي فرض على الرعية وضعًا قاسيًا واجهته السلطة بدعمٍ نفسيٍ يشحن الهمم على الصبر[128]، كما حاولت احتواء الوضع بدعم الرعية بالغذاء المخزّن بالمطامير والأهراء لخلق توازنٍ وعدالةٍ في الحصول عليه إلى آخر يومٍ من الحصار وحتّى بعده[129]. في نفس الوقت عمل الفقهاء والعلماء على الوقوف بجانب السلطة لمساندة الفقراء ممّن مسّتهم الأزمة من ممتلكاتهم الخاصّة ممّا يدل على روح التضامن والتكافل الإجتماعي المشترك بين السلطة والفقهاء[130].

3.5. الجانب التّجاري والصّناعي: تعد التّجارة الشريان الهام في الإقتصاد الزّياني لمساهمتها الفعالة في ثراء بيت المال، وهو ما دفع السلطة لحمايتها من الأزمات على أنّ أبرز أزمةٍ عرقلت مسار التّجارة الحصار الطويل الذي أدى إلى انقطاعٍ نهائيٍ للموارد لمدّةٍ طويلةٍ أمام المنافسة الإقتصادية التي فرضتها مدينة المنصورة[131]. لذا فإنّ أوّل شيء قامت به السلطة هو العمل على تحطيم هذه المدينة وتخريبها، ومصادرة أملاكها كسياسةٍ أوّليةٍ لردع المنافسة مع استرجاع منافذ التّجارة وطرقها خاصّة إلى السودان[132]. وفي السياق ذاته واجهت السلطة بعد الحصار أزمة انقطاع تجارة الذّهب أمام تحوّل الطرق الصحراوية من المناطق الغربية إلى المناطق الشرقية، ممّا كبّد السلطة خسائر مالية فادحة جعلها تبحث عن سبل تعويض طريق سجلماسة؛ فما كانت واحات الجنوب "كتوات" و"تمنطيط" و"تيكورارين" إلاّ طريقًا آخر يمكن من خلاله تدارك هذا النقص الفادح من تجارة الذّهب، وذلك باللّجوء إلى حليفٍ قديمٍ هو قبائل بني عامر لحماية الطريق[133].

حمايةً للأسواق الزّيانية قامت السلطة بفرض سياسة التّسعير لتفادي ظاهرة الإحتكار التي عصفت بالأسواق ورفعت الأثمان، وأوقعت الرعية في تفاوتٍ بالمستوى المعيشي. لذا عملت السلطة على تسعير المواد الكمالية دون الضرورية وفق شروط شرعية تُرضي التجّار والسلطة والمستهلك الزّياني[134]. ولنفس الغرض قامت السلطة بإصلاح الصّناعة الزّيانية وإعادتها لسابق عهدها بكراء المصانع[135]، ودعم الصنّاع ماديًا ومعنويًا[136]، وتشجيعهم على العودة للمدينة بعد نهاية الحصار[137]. وبذلك فإنّ هذه الإصلاحات من شأنها أن تعيد النّشاط الصّناعي إلى الإنتاج والتطور بمجرد نهاية الأزمة.

من هنا يمكننا القول أنّ السلطة الزّيانية قد ساهمت بقدرٍ لا بأس به في حماية الإقتصاد، ورفع وتيرة الإنتاج والمنافسة الإقتصادية، وذلك بمواجهة الأزمات الإقتصادية بتجنيد جميع فئات المجتمع الزّياني لردع هذه الأزمات. وإن كان تحقيق هذه الأهداف يبقى أمرًا نسبيًا إلاّ أنّه يعبّر عن مدى الجهد المبذول فكريًا وعمليًا في سبيل إنجاح السّياسة الإقتصادية.

خَاتِمَةٌ: وفي ختام هذه الدّراسة نحاول استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- الأزمة الإقتصادية ظاهرةٌ اقتصاديةٌ لها دلالتها التّاريخية انتابت مجتمع بني زيان في فترات مختلفة ولأسبابٍ متنوعةٍ ومتداخلةٍ حسب نوع المؤثّر ودرجته تأثيره، وأحيانًا تجمع ما بين عاملين أو أكثر في توليد الأزمة. لذا كانت جميع الأنشطة الإقتصادية خاصّة الزّراعة والصّناعة والتّجارة والمال والنّقد عرضةً لها.

- تبيّن لنا أنّ هذه الأزمات قد اختلفت أصنافها وبداياتها كمرحلةٍ أوّليةٍ لما قبل الأزمة، إلاّ أنّها تتّفق في النمو والنضج والتعاظم، فكلّ نشاط إقتصادي إلاّ وعرف نموًا للأزمة، ولعلّ بلوغ حدّة وشدّة الأزمة اقترن بالحصار الطويل الأوّل الثاني الذي يعد قمّة الأزمات الإقتصادية.

- التأثير المباشر لهذه الأزمات على المجتمع عامّة والإقتصاد بصفة خاصّة، وذلك بتضرّر المجال الزّراعي والصّناعي والتّجاري والنّقدي والمالي، وهو ما يدل على تنوعها وتداخلها وآثارها العميقة.

- قيام السلطة الزّيانية بمواجهة الأزمات الإقتصادية عن طريق تجنيد فئات المجتمع من العامّة والخاصّة، وتوظيف العديد من الطرق والخِطط المتاحة لإثبات فعالية الفكر الإقتصادي لحماية الإقتصاد، ورفع وتيرة الإنتاج والمنافسة الإقتصادية، وإن كان تحقيق هذه الأهداف يبقى أمرًا نسبيًا إلاّ أنّه يعبّر عن مدى الجهد المبذول فكريًا وعمليًا في سبيل إنجاح السّياسة الإقتصادية.

الهوامش:

01- ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل (ت 711هـ/1312م)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج1، ص:74.

02- **الأزمة الإقتصادية:** هي التغييرٌ المُفاجئٌ لأحد مكوّنات النّشاط الإقتصادي،أو أنّها الإنتقال من مرحلةٍ صاعدةٍ إلى أخرى هابطةٍ بشكلٍ عنيفٍ ومُفاجئ.ينظر: زينة نعمة سوبهي،الأزمة الإقتصادية في الفكر الإقتصادي تحليل المقريزي أنموذجًا،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،إشراف موسى خلف عواد،كلّية الإدارة والإقتصاد،قسم الإقتصاد،جامعة القادسية،1438هـ/2018م،ص:60؛ميمونة داودي،ظهور الأزمات المالية،دراسة أزمة الكساد الكبير(1929-1933) والأزمة المالية(2007-2008).رسالة ماجستير،إشراف دربال عبد القادر،كلّية العلوم الإقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التسيير،تخصص إقتصاد دولي،جامعة وهران،1434-1435هـ/2015-2016م،ص:11، 23.

03- **المشكلة الإقتصادية:** هي ذلك التوزيعُ السيّئ للثّروة على الرعية، وأنّ سببها الإنسان الذي ابتعد عن العدالة الإجتماعية.ينظر: ابراهيم محمّد أحمد البطانية، الإسلام والمشكلة الإقتصادية، رسالة ماجستير، إشراف إسماعيل أبو شريعة (مشرفًا شرعيًا) وخليل حمّاد (مشرفًا

إقتصـاديًا)، كلّيـة الشـريعة والدّراسـات الإسـلامية، جامعـة اليرمـوك، 1415هـ/1996م،ص:25. --- 04- زينـة نعمـة السـويهي،المرجع السـابق،ص:112.--- 05-ميمونـة داودي، المرجـع السـابق، ص:18-19.--- 06-نفسـه، ص:25-26. ----- 07-نفسـه، ص:20-22؛ زينـة نعمـة السويهي،المرجع السابق،ص:61-62. ---08- حسن محمود العمري، نظرية إستقرار النّقد عند المقريزي، رسالة ماجستير، إشراف عبد الرؤوف الخرابشة ورياض المومني، كلّية الشّريعة والدّراسات الإسلامية، قسم الفقه والدّراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1417هـ/1998م،ص:67.
09-سورة يوسف،الآية:46-49. --- 10- زينة نعمة السويهي،المرجع السابق،ص: 119ومابعدها.

11- ابن خلدون،أبو زكرياء يحي (ت780هـ/1379م) بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنّشر والتّوزيع، 1432هـ/2013م،ج1،ص:234.--- 12- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ/1406م)،تاريخ إبن خلدون المسمّى ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/2002م، ج7،ص:292.--- 13-نفسـه،ج7،ص:129.--- 14- يـحي ابـن خلدون،المصـدر السـابق،ج1،ص:234. ---15- ينظـر:سـورة الشـرح،الآية:06 ؛ يـحي ابـن خلدون،المصـدر السـابق،ج1،ص:234.--- 16- ابـن خلـدون عبـد الرحمن،المصـدر السـابق،ج7،ص:128.--- 17- الوزّان،الحسن بن محمّد الفاسي المعروف بليون الإفريقي (ت بعد 957هـ/1551م)، وصف إفريقيا، ترجمة محمّد حجي ومحمّد الأخضر، ط.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1404هـ/1985م،ج2،ص:17-18.

18- التّنسي، محمّد بن عبد الله (ت 899هـ/1495)،تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدّر والعقيان في شرف بني زيان، تحقيق محمود آغا بوعياد، دار موفم للنّشر، الجزائر، 1432هـ/2013م،ص:132.----19-ابن خلدون عبد الرحمن،المصدر السابق،ج7،ص:292. 20- يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:231. ----21- ابن خلدون عبد الرحمن،المصدر السابق،ج7،ص:128. ---- 22- يحي ابن خلدون، المصدر السابق،ج1،ص:232-233.----23- ابوحمّو الثاني، محمّد بن يوسف (ت791هـ/1890م)، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تقديم عبد الرحمان عون،منشورات بونة للبحوث والدّراسات،الجزائر، 1432هـ/2013م، ص:152.--- 24- الوزّان، المصدر السابق، ج2،ص: 18. ---25- فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزّياني، دار موفم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1423هـ/2002م،ج1،ص:251؛ سمية مزدور،المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588 – 927هـ/1192 – 1520م)، رسالة ماجستير في التّاريخ الوسيط، إشراف محمّد الأمين بلغيث، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التّاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 1429 – 1430هـ/2010 – 2011م،ص:137.

26- ابن خلدون عبد الرحمن،المصدر السابق،ج1،ص:42-43؛ عبد العزيز فيلالي،المرجع السابق،ج1،ص:251.----27- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ/1406م)، مقدّمة ابن خلدون، ضبطه خليل شحادة وراجعه سهيل زكّار، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، 1421هـ/2002م،ج1،ص:379. ---- 28-يحي إبن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:231.----29- ابن قنفد، أبو العبّاس القسنطيني (ت 810هـ/1408م)، أُنسُ الفقير وعزّ الحقير، نشره وصحّحه محمّد الفارسي وأودولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، كلّية الآداب، جامعة محمّد الخامس، الرباط، 1385هـ/1967م،ص:105.

30- خالد بلعربي،المجاعات والأوبئة في العهد الزّياني 698 – 845هـ/1299 – 1442م، دورية كان التّاريخية، العدد الرابع، السنة الثانية، يونيو 1430هـ/2011م،ص:20؛ العَبدري،أبو عبد الله (ت بعد700هـ/1302م)،رحلة العبدري،تحقيق علي إبراهيم كردي،ط.2،دار سعد الدين للطّباعة والنّشر والتّوزيع،1426هـ/2007م،ص:47-48. ----31- خالد بلعربي،المرجع السابق،ص:23-24.----32-ابن مريم، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الميلتي المديوني (كان حيا سنة 1014هـ/1607م)، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، ط.1، مكتبة الرشاد للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1432هـ/2013م، ص:40.----- 33-الوزّان، المصدر السابق،ج1، ص:81.---- 34- عبد العزيز فيلالي،المرجع السابق،ج1،ص:260؛ سمية مزدور،المرجع السابق،ص:113-114، 127-130، 135-137. ---- 35- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1،ص:454.

36- الونشريسي، أبو العبّاس أحمد بن يحي (ت 914هـ/1509م)، المعيار المعرّب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمّد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1401هـ/1982م، ج8،ص:177.---- 37 - ابن مرزوق،أبو عبد الله التلمساني (ت 791هـ/1391م)،المناقب المرزوقية،دراسة وتحقيق سلوى الزاهري، ط.1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1429هـ/2010م،ص:187، 189- 190.----38- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7،ص:119-120. ----39-يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:231.---- 40-نفسه، نفس الجزء والصفحة..---- 41-نفسه،ص:233؛ ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7،ص:128. -----42-التّنسي،المصدر السابق،ص:160؛يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:234؛ الزّركشي، أبو عبد الله(كان حيا سنة 894هـ/1490م)،تاريخ الدّولتين الموحّدية والحفصية، تحقيق وتعليق محمّد ماضور، ط.2، المكتبة العتيقة، تونس، 1386هـ/1968م،ص:73.----43- العَمري، شهاب الدّين إبن فضل الله (ت 749هـ/1349م)،مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق سلمان الجبوري ومهدي النجم،ط.1،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1431هـ/2012م،ج4، ص:104. ----44-ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7،ص:128، 241؛ابن ابي زرع،أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (كان حيًا سنة 726هـ/1327م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب منور، دار المنصور للطّباعة والوراقة، الرّباط،

1392هـ/1974م،ص:311؛ الزّركشي،المصدر السابق،ص:72-73.---- 45- التّنسي،المصدر السابق،ص:130؛ ابن ابي زرع،المصدر السابق،ص:387.---- 46- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7،ص:128.---- 47- نفسه،نفس الجزء والصفحة؛ يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:233

48- **اقتصاد المغازي:** ويسمى أيضا باقتصاد الحرب،ويشمل الأموال والغنائم التي تسلب من العدو، وتعد موردا أساسيا لبيت المال.ينظر:رابح رمضان،اقتصاد الحرب المغازي وآثاره بالأندلس خلال فترة الفتح والولاة،مجلّة المعارف للبحوث والدّراسات التّاريخية،جامعة الواد،العدد1435،08هـ/2016م،ص:216.----- 49- الوزّان،المصدر السابق،ج2،ص:58-59.

50-المازوني،أبو زكرياء يحي بن موسى بن عيسى (ت833هـ/1431م)، الدّرر المكنونة في نوازل مازونة، دراسة وتحقيق لمسائل الجهاد والايمان والنذور، تحقيق قموح فريد، رسالة ماجستير في التّاريخ الوسيط، إشراف إبراهيم بكير بحاز، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التّاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 1431 – 1432هـ/2012 – 2013م،ص:187-188؛مرمول كربخال (كان حيًا سنة 979هـ/1573م)، إفريقيا، ترجمة محمّد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط 1408 -1409هـ/1989 -1990م،ج2،ص:292؛ ابن حوقل، أبو القاسم النّصيبي (ت 367هـ/978م)، صورة الأرض، دار صادر، بيروت، د.ت، ص:103.

51- الوزّان،المصدر السابق،ج2،ص: 12؛مرمول كربخال،المصدر السابق،ج2،ص: 293-294.---- 52-العبدري،المصدر السابق،ص:45؛مرمول كربخال،المصدر السابق،ج2،ص: 292. -----53- المازوني،المصدر السابق،ص:187-188؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص:311.---- 54-الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:15.

55-مختار حساني، تاريخ الدّولة الزّيانية، منشورات الحضارة، الجزائر، 1430هـ/2011م،ج2،ص:101؛ ادريس بن مصطفى،العلاقات السّياسية والإقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدّولة الزّيانية، رسالة ماجستير في التّاريخ، إشراف مبخوت بودواية، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1427 – 1428هـ/2008 – 2009م،ص:41.

56-ابن مرزوق، أبو عبد الله التلمساني (ت 791هـ/1391م)،المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشرّكة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1401هـ/1982م ،ص:285؛روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حمادي الساحلي،ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1409هـ/1990م،ج2،ص:198-199.

57- المازوني،أبو زكرياء يحي بن موسى بن عيسى (ت833هـ/1431م)،الدّرر المكنونة في نوازل مازونة،تحقيق مختار حساني،مخبر المخطوطات، كلّية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 1425 هـ/2006 م،ج3،ص:42، 94، 97-98، 138، 160.

58-لخضر العربي،الحرف والحرفيون في مدينة تلمسان الزّيانية، مجلّة كان التّاريخية، العدد 21، السنة السادسة، الكويت، أيلول- شوال 1434هـ/2015م،ص:319.---- 59- الونشريسي،المصدر السابق،ج6،ص:137؛ابن مرزوق،المسند،ص:285؛ الوزّان،المصدر السابق،ج2، ص:20.

60- مرمول كربخال، المصدر السابق،ج2،ص:295-296؛عبد العزيز فيلالي،المرجع السابق،ج1،ص:219؛محمّد بن ساعو،التّجارة والتجّار في المغرب الإسلامي القرن 07 – 10هـ/13 – 15م، رسالة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434 – 1435هـ/2015 – 2016م،ص:77. -----61- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1،ص:454؛ ابن مرزوق، المسند،ص:285.----62- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1،ص:453-454؛ التّنسي، المصدر السابق،ص:132، 140-141.

63- يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:239؛ الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:31؛ ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1،ص:454 .

64- يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:239؛ ابن مرزوق،المسند،ص:285؛ لخضر عبدلي، التّاريخ السّياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ط.1، إبن النديم للنّشر والتّوزيع، 1432هـ/2013م، ص:203. ----65- الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:23. ---- 66- روبار برنشفيك،المرجع السابق،ج2،ص:271؛ محمّد بن ساعو،المرجع السابق،ص:165.---- 67- العُقباني، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التّلمساني (ت 871هـ/1468م)، تُحفَةُ النّاظر وغنيمة الذّاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، Extrait du Bullettin d’études orientales de L’institut Français de DAMAS,Tome xix, 1967.،ص:202؛ ابن مرزوق،المسند،ص:285. ---- 68-العقباني،المصدر السابق،ص:236؛الوزّان،المصدر السابق،ج2،ص:20 ----69- الونشريسي،المصدر السابق،ج5،ص:189-190.

70- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7،ص:114؛ عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأوّل والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، ط.1، منشورات سعيدان، الجمهورية التونسية، 1423هـ/2004م، ص:10-11، 23، 28، 40، 43.

71- ابن يوسف الحكيم، أبو حسن علي (كان حيا سنة 749هـ/1349م)، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة، تحقيق حسين مؤنس، مجلّة المعهد المصري للدّراسات الإسلامية في مدريد، العدد1-2، المجلّد السادس،1378هـ/1960م، ص:59؛ روبار برنشفيك،المرجع السابق،ج2،ص: 74. -----72- المازوني، أبو زكرياء يحي بن موسى بن عيسى (ت833هـ/1431م)، الدّرر المكنونة في نوازل مازونة، دراسة وتحقيق قندوز ماحي،

منشورات وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف، د.ت،ج2،ص:724؛يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص:239. -----73- يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1،ص: 156؛ التّنسي، المصدر السابق،ص:162.----74-مختار حساني،المرجع السابق،ج2،ص:67-69. ----75- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1،ص:347-495؛ ابن الأحمر، الأمير إسماعيل بن يوسف بن محمّد (ت807هـ/1405م)، تاريخ الدّولة الزّيانية بتلمسان، تقديم وتحقيق وتعليق هاني سلامة، ط.1، مكتبة الثقافة الدّينية للنّشر والتّوزيع،بورسعيد، مصر، 1421هـ/2002م،ص:72-73، 81.

76- الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:23؛ عمر سعيدان، المرجع السابق، ص:9-10.

77- ابن الخطيب، لسان الدّين (ت776هـ/1375م)، الإحاطة في أخبار غرناطة، مراجعة وتقديم وتعليق بوزيان الدراجي،دار الأمل للدّراسات والنّشر والتّوزيع، الجزائر،1430هـ/2011م،ج2، ص:559.----78- التّنسي، المصدر السابق،ص:140، 234-235؛ ابن مريم،المصدر السابق،ص:172؛ الونشريسي، المصدر السابق،ج1،ص:387؛ أمين كرطالي، الفقهاء والحياة السّياسية في المغرب الأوسط خلال القرنين (9 – 10هـ/15 – 16م)، رسالة ماجستير، إشراف محمّد بوركبة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1434 – 1435هـ/2015 – 2016م،ص:118. ----79-العقباني، المصدر السابق، ص:198-199. ----80-نفسه، ص:242-244. ----- 81- الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:24، 32؛ مرمول كربخال،المصدر السابق،ج2،ص:349-350. ----82- الوزّان، المصدر السابق،ج2، ص:23. ---- 83- العقباني، المصدر السابق، ص:202؛ ابن مرزوق،المسند، ص:285. --- 84-العقباني، المصدر السابق، ص:236.----85- المازوني،المصدر السابق،تحقيق قموح فريد،ج2،ص:187-188؛ الونشريسي،المصدر السابق،ج2،ص:115-116.----86- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1، ص:506-507.----87-الوزّان،المصدر السابق،ج2،ص:24، 45؛مرمول كربخال،المصدر السابق،ج2،ص:323، 352؛مختار حساني،المرجع السابق،ج2، ص:83. ---- 88- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7، ص:190-191؛التّنسي، المصدر السابق، ص:140.----89- لخضر عبدلي،المرجع السابق، ص:167-168؛ مبخوت بوداوية،العلاقات الثقافية والتّجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه، إشراف عبد الحميد حاجيات، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التّاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،1426-1427هـ/2007-2008م، ص:238.----90- **الأزمات المالية:** هي مجموع العوامل المؤثّرة على المال والنّقد،جمعاً ونفقةً إصدارًا وصرفًا،أو أنّها الانهيار المالي والنّقدي الذي يصيب الدّولة.ينظر: عبدالله خبابه،إقتصاد المشاركة آلية لحماية الإقتصاد الوطني من الأزمة المالية،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية،كلّية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،أيام 20-21 أكتوبر1430هـ/2011م،ص:03.----91- ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1، ص: 345-346.----92-بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزّياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التّاريخ، إشراف هشام أبو رميلة،كلّية الدّراسات العليا، قسم التّاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/2003م ،ص:211.---- 93-التّنسي، المصدر السابق، ص:234-235.---- 94-الوزّان،المصدر السابق، ج2، ص:23. ----95-العقباني،المصدر السابق، ص:236.---- 96-نفسه،ص:202، 215،237؛الونشريسي،المصدر السابق،ج5،ص:192-194؛البُرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي (ت841هـ/1438م)، فتاوى البُرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، تقديم وتحقيق محمّد الحبيب الهيلة، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ/2004م،ج3،ص:156؛رفيق خليفي،حرفيو السكّ النّقدي في المغرب الزّياني، أسرة ابن الملاّح أنوذجًا (633-718هـ/1235-1318م)، مجلّة النّاصرية للدّراسات الإجتماعية والتّاريخية، مخبر البحوث الإجتماعية والتّاريخية، جامعة معسكر، العدد الرابع، جوان 1434هـ/ 2015م،ص:98.---- 97- الوزّان،المصدر السابق، ج2، ص:20؛ لخضر عبدلي،المرجع السابق، ص:200-201. ----98-ابن يوسف الحكيم،المصدر السابق، ص:76؛ البرزلي،المصدر السابق،ج3،ص:155.---- 99-سمية مزدور،المرجع السابق، ص:194-199.---- 100-الوزّان،المصدر السابق، ج2، ص:20، 26، 30، 43-44، 134/ابن مرزوق،المناقب،صص159-190.---- 101-ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7 ص128.---- 102-عبد العزيز فيلالي،المرجع السابق، ج1،ص251/سمية مزدور، المرجع السابق، ص:137.---- 103- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1،ص251.--- 104- التّنسي،المصدر السابق،ص:130.---- 105-الونشريسي،المصدر السابق،ج8، ص290/ابن مرزوق، المناقب، ص161-162.----106- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7 ص128.---- 107- نفسه،نفس الجزء والصفحة.---- 108-نفسه،ص114/ابن الخطيب،المصدر السابق،ج2،ص559/عمر سعيدان،المرجع السابق،ص:10، 28؛

Dufoucq Charles Emmanuel ,L'espagne Catalane Et Le Maghreb XIII et XIV Siecles,Paris, 1966,p :136-144.

109-حسن حافظ العلوي، سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن من الهجري الرابع عشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش، المملكة المغربية، 1418هـ/1999م،ص:414-418/حورية سكاكو، التحوّلات الإقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحّدين والزّياني من القرنين (6-10هـ/12-16م)، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، إشراف مبخوت بوداوية، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التّاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1434-1435هـ/2015-2016م،ص:85.----110- **الفكر الإقتصادي:** قسم من علم الإقتصاد الإسلامي،يتميز بالتغير والتطور لكونه اجتهاد عقلي بشري،ونقصد به هنا جميع الإجراءات والأفكار والخطط النظرية والعملية التي تقدّمها السلطة والعلماء في مجال الإقتصاد أو لحل مشكل اقتصادي.ينظر: عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الإقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ وأهداف، ط1، مؤسسة الجريسي، الرياض، 1430هـ/2011م،ص:20.----- 111- الوزّان، المصدر السابق، ج2، ص:23.---- 112- **الموازنة**

العامّة: من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام بأعمال الجبايات وحقوق الدّولة في الدّخل والخرج.ينظر: ابن خلدون عبد الرحمن،المقدّمة،ج1، ص:302، 304.----113-التّنسي،المصدر السابق،ص:234-235.---- 114-الوزّان، المصدر السابق، ج2، ص:16-23-44.----115-ابن مرزوق،المسند، ص285.---- 116-المازوني،المصدر السابق،تحقيق ماحي قندوز،ج2،ص:700/مختار حساني،المرجع السابق،ج2، ص:120-121.---- 117- أبو حمّو الثاني،المصدر السابق، ص152.---- 118- الماوردي، أبو الحسن علي (ت 450هـ/1059م)، تسهيل النّظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق رضوان السيد، ط.2، مركز إبن الأزرق لدراسات التراث الإسلامي، 1432هـ/2013م،ص:273 -274.----119-ابن نجيم،زين الدّين بن إبراهيم بن محمّد (ت 970هـ/1564م)،الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق وتخريج زكريا عميرات، ط.1، منشورات محمّد علي بيضون/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/2000م، ص:78.----120-العقباني، المصدر السابق،ص:205.----121-رفيق خليفي،المرجع السابق،ص:91.---- 122-العقباني،المصدر السابق،ص:237.----123-الونشريسي،المصدر السابق،ج5،ص:190، 194-197.---- 124-يحي ابن خلدون،المصدر السابق،ج1، ص:234/الوزّان، المصدر السابق،ج2 ص: 132 .

125- Henri Lavoix, Catalogue Des Monnaies Musulmanes De La Bibliothèque National, Publier Par Ordre Du Ministère De L'instruction Publique, Espagne Et Afrique,Imprimerie National, Paris,1891,Tome 03,P :459-460.

126-سمية مزدور،المرجع السابق،ص:194، 199.---- 127-ابن مرزوق، المناقب،ص:159؛الوزّان،المصدر السابق،ج2، ص:20، 26، 134.----128- الوزّان،المصدر السابق،ج2، ص:18.---- 129- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7، ص:129/التّنسي،المصدر السابق،ص:135-136.----130- العقباني،المصدر السابق،ص:213-214/الونشريسي،المصدر السابق،ج5،ص:100.---- 131- ابن خلدون عبد الرحمن،العبر،ج7، ص:128.---- 132-نفسه، ص:292-293. ----133-حسن حافظ العلوي،المرجع السابق،ص:427-428.---- 134- العقباني،المصدر السابق،ص:204-205/سمية مزدور،المرجع السابق،ص:202. -----135-مختار حساني،المرجع السابق،ج2،ص:83.----- 136-ابو حمّو الثاني،المصدر السابق، ص:151.---- 137- التّنسي،المصدر السابق،ص:135-136.